



سوريا:

قرارات هامة للجنة الوطنية التقدمية حملة التطهير احدى وسائل معالجة "النقصير"

فضيلة الاعتراف بالخطأ لها في عالم السياسة تفسير خاص ، وبما ان السياسة تختلف من بلد لآخر ، فان هذا التفسير يختلف هو ايضا باختلاف الانظمة والدول . فرقع هذا السهم في لبنان مثلا ، ابان تولي صائب سلام سدة رئاسة الوزراء ، هو غيره في سوريا اليوم ، اولا لان الحكم في سوريا يختلف عن الحكم في لبنان ، وثانيا لان الذين رفعوا السهم في سوريا خرجوا به الى اطار التطبيق العملي ، وما حملة الاعتقالات والتطهير التي تلتها سوى احدى وجوه تنفيذها .

اما الوجوه الاخرى لهذا التطبيق فقد راوحت بين اعاده احياء اللجنة الوطنية التقدمية واعطائها دورا اكبر في الحياة السياسية ، وبين التهيئة لتغييرات مرتقبة في صفوف السياسيين والعسكريين ، عدا عن القرارات الاقتصادية والادارية والسياسية الاخرى . لكن لماذا الان ؟

الخطوات الاولى للؤامرة بدأت حين طلعت علينا صحف امريكية بنتوي يقول ان سوريا قد « تعرض لحرب اهلية كذلك التي شهدتها لبنان » . هذه التنبؤات جاءت في الوقت الذي كانت أجهزة الامن السورية تحيط بالكتمان اكتشافها لشبكة تهريب للاسلحة الى داخل سوريا ، شرف عليها « اللجنة اللبنانية » وبالتحديد شمعون . ولم نفس فترة قصيره على هذا الاكتشاف حتى اندلعت حرب الشمال ونجم ظهر الجيوب الكاثائية في مناطق زغرنا وجوارها والقضاء على عصابات التهريب خاصة في المرتفعات المحيطة ببيشري وعلى المتعاونين معهم في اللجنة السورية . ومنذ ذلك الوقت احست السلطة السورية ان ثمة ما يدبر ليللة الوضع ، لكنها عرفت ان الفربة التي وجهت للمهريين واعوانهم في الداخل كافة لاسكانهم فترة ما ولو قصيرة . ثم جاءت مجزرة مدرسة الدفعة في حلب لتؤكد مخاوف السلطة ولتفتح الباب واسما امام سلسلة من الجرائم والاعتقالات الملاحقة لشخصيات احمائية وسياسية وعسكرية .

تغييرات مرتقبة

البيان الذي صدر عن اجتماع اللجنة الوطنية أكد « ان هناك تقصيرا لا مبرر له » ، وهذا التقصير شكل محطات ارتقاء لاعداء النظام ، اضافة الى بعض الثغرات التي كانت مدخلا ولو ضيقا لهؤلاء . ومن اهم هذه الثغرات هو الموضوع الطائفي الذي عملت على اذكائه جماعة « الاخوان المسلمين » الربطيين بجهات خارجية لتولمهم وترسم لهم خط تحركهم ، وكذلك بعض « الناقدون » ان

صح التعبير . وهو ما يؤكد عزم السلطة على اجراء تغييرات تطال المسؤولين والناسيب والشخصيات في المجالين السياسي والعسكري ، خلال وبعد المؤتمر الحزبي العام المتوقع عقده قبل نهاية العام الحالي ، والذي تجري الاستعدادات له على قدم وساق . والتغيير الذي سيجري في سوريا لن يقتصر على الاشخاص بل سيمتد الى رسم هيكلية جديدة للحزب السياسي في المرحلة المقبلة ، خاصة ان من اهم المآخذ التي وردت في اجتماع اللجنة الوطنية التقدمية كون بعض النقاط التي اقرت هي نقاط مقررة سابقا لكنها بقيت بدون تنفيذ .

واذا كان لتسمير الموضوع الطائفي في سوريا شبه بالوجه الظاهر للحزب الاهلية اللبنانية ، الا ان الوضع في سوريا يختلف الى حد كبير ، « فالأخوان المسلمون » لم يستطيعوا ان يخافوا حولهم ذلك التيار الطائفي العريض الكافي للوقوف في وجه النظام حسب رغبتهم . بل على العكس استطاعت السلطة ان تقضي على اثنين من كبار زعمائهم دون ان يشذ ذلك اية ردود فعل في الشارع .

الارباك المطلوب

في سوريا اذا وضع يدعو الى الحذر من اشتداد الهجمة الهادفة لاحداث خلل في التحرك السياسي للنظام السوري ودفعه اما الى الرضوخ لسياسة الاستسلام والسر في خطى كامب ديفيد ، او على الاقل التخفيف من حملة التصدي له ومقارنته ، واما الى اتخاذ ردود فعل قد تؤدي فلا الى حدوث الانقسام الذي يطلبه اعداؤه . ولعل القرار الذي اتخذته سوريا وكرره اكثر من مرة كان آخرها على لسان وزير خارجيتها في الامم المتحدة ، بعزمها على مواصلة التصدي للاعتداءات الاسرائيلية على جنوب لبنان ، هو احد الدوافع الرئيسية وراء تكاتف الحركات الاخرى « للاخوان المسلمين » ومن وراءهم من جهات رجعية عربية وعالمية بقصد احداث ارباك في وضع سوريا وجرحها الى دائرة الرضوخ ، خاصة بعد ان لعب غلافها مع الاردن دورا غير صغير في ايقانته حتى الان خارج اطار كامب ديفيد .

ولكن اذا كانت هذه هي المعالم الاولى للؤامرة واذا كان تصاعدها مرتبعا بشكل طردي مع استمرار موقف رفض اتفاقيتي كامب ديفيد فانه يصبح ضروريا معرفة الدور الجاد الذي يجب على سوريا ان تلعبه ليس على صعيد القرارات فقط بل على صعيد اتخاذ خطوات جذرية عملية لتنفيذ هذه القرارات اولا وللإستمرار في نهج تهيئة الأوضاع لمواجهة اطول وأمر .

كذلك فان الحرص على سوريا يفرض الفعول بأن الاستمرار في موقع الدفاع سوف يعرضها للاشغال في معركة داخلية مع الجيوب العميلة وان الطريق لضرب هذه الجيوب ولتبعها من التحرك هو نفس الطريق لمواجهة مؤامرة كسابد ديفيد بخطر هجومي متلاحم مع الكفاح المسلح الفلسطيني ومتلاحم مع المقاومة الشعبية في جنوب لبنان .

قرارات اللجنة الوطنية التقدمية في أجهزة الدولة

بمضغ المقاربة بالاراضي تطبيقا حازما .

في مجلس الشعب

- 1 - التأكيد على اعضاء مجلس الشعب بممارسة دورهم في المناقشة وتقديم الاقتراحات بحرية ومسؤولية .
- 2 - ضرورة اهتمام وسائل الاعلام بأعمال مجلس الشعب ومناقشاته .
- 3 - دعم المجلس لممارسة دور فعال في الرقابة الشعبية على أجهزة السلطة والادارة العامة .

في الادارة المحلية

- 1 - تشكيل لجنة خاصة لدراسة مدى ممارسة مجالس الادارة المحلية في المحافظات ومكاتبها التنفيذية صلاحياتها .
- 2 - اصدار القرارات واتخاذ الاجراءات التي تمكن مجالس الادارة المحلية في مكاتبها التنفيذية من ممارسة دورها وصلاحياتها بشكل كامل وخاصة في :
 - أ - تحقيق الرقابة الشعبية على أجهزة الدولة .
 - ب - وضع وتنفيذ خطط المحافظة .
 - ج - قيادة أجهزة الدولة المحلية قيادة حذيفة .
- 2 - التهيئة للانتقال الى المرحلة التالية في تطبيق الادارة المحلية .

في اللجنة الوطنية التقدمية

- 1 - تشكيل لجنة من قيادة اللجنة تدرس صيغة تطوير اللجنة الوطنية التقدمية وتستعين هذه اللجنة بمن تراه من المواطنين مهني ذوي الفعاليات المختلفة وبالتناقشات الواسعة التي بمختلف الوسائط .
- 2 - زيادة فعالية اللجنة ونشاطها واتصالها على النطاقين الداخلي والخارجي لشرح المهام المطروحة امام بلادنا والتصدي لاعدائها .
- 3 - تحديد دقيق لصلاحيات القيادة المركزية للجنة بما يزيد من مشاركتها في تحمل المسؤولية القيادية .
- 4 - احداث مقررات لفروع اللجنة في المحافظات .

بجدارة في التنمية والتحويل الاشتراكي .

- 6 - اعطاء الاولوية في التشغيل لتوفير العمال اللازمين للانتاج .
- 7 - الاسراع في تطبيق نظام الحوافز الانتاجية تطبيقا سليما .
- 8 - السعي لاجتاد توازن بين الاجور والاسعار مع تحقيق التوازن بين الانفاق والوارد وبين الانتاج والاستهلاك .
- 9 - الفاء دور الوسطاء والممارسة بشكل نهائي .
- 10 - التأكيد على الرقابة والمحاسبة المستمرة للمقصرين والمسيئين .
- 11 - التشديد على مراقبة الاسعار رقابة حكومية وشعبية .

12 - تكون الاولويات في الخطة الخمسية المقبلة على الشكل التالي :

- أ - التشغيل الامثل لمشاريعنا الاقتصادية القائمة والعمل الجاد لوضع مشاريعنا التي هي قيد الانجاز او التي سيخطط لاقامتها في الاستثمار المنتج بأسرع وقت ممكن .
- ب - تحقيق تنمية واسعة سريعة في القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني واعتبار تنمية السريف وتطويره المهمة الاولى من مهام خططنا الاقتصادية والاجتماعية .
- ج - التنقيب عن الثروات الطبيعية في باطن الارض واستثمار ما ثبت البحث العلمي اقتصاديا استثماره .

13 - العمل على تلافي الاختناقات التي تحدث في وجود بعض المواد الضرورية كالفاز والمازوت او الحديد والخشب وغيرها .

- 14 - بذل عناية خاصة وحاسمة في مجال تأمين الخبز الجيد لجماهير الشعب وتوفيره بسهولة وسر .
- 15 - معالجة أزمة السكن وتكليف الحكومة ايجاد حل حكيم للسكن الشعبي .
- 16 - ضبط النفقات الحكومية في مختلف المجالات الى الحد الأدنى .
- 17 - مكافحة التهريب بشكل جدي وفعال .
- 18 - معالجة للسياسة السعوية بما شجع الانتاج الزراعي والصناعي .
- 19 - تطبيق القوانين التي صدرت والمتعلقة

1 - التطبيق الحازم لبدأ سيادة القانون .

- 2 - عدم ممارسة المسؤولية السياسية الا في حدود القانون ومحاسبة كل من سافر بمخالفة القانون او بتفقد ذلك .
- 3 - تحقيق انضباط عام في أجهزة الدولة ومؤسساتها .
- 4 - تعزيز سلطة القضاء .
- أ - بسط اجراءات التقاضي وتأمين مستلزمات ذلك بما يؤدي الى سرعة البت في القضايا المروضة امام القضاء .
- ب - احترام الاحكام القضائية وتنفيذها تماما .
- ج - حصر مهمة محاكم أمن الدولة في الجرائم الواقعة على أمن الدولة .
- د - دراسة سلطات وصلاحيات مؤسسة مجلس الوزراء ولجانته ورئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ومعاونيه والمحافظين والمدبرين الصامين وتحديد هذه الصلاحيات بما يعزز امكانية قيامهم باعباء مسؤولياتهم على الوجه الافضل .
- 6 - اعطاء اهتمام خاص لمعالجة مشكلة البيروقراطية و« الروتين » .
- 7 - العمل حسب الامكان على توحيد فوائدين العاملين في الدولة والقطاع العام .
- 8 - تحقيق مبدأ « الانسان المناسب في المكان المناسب » تحقيقا دقيقا وصادقا .

في الاقتصاد

- 1 - التأكيد على اولوية القطاع العام والعمل الدائب لتوطيد مواقفه وتطويره كأساس في التنمية وفي تحسين احوال الشعب وجماهيره الكادحة .
- 2 - الاستعانة من القطاع الخاص المنتج الصناعي والزراعي بما يساند القطاع العام ويساهم معه في تحقيق برامج التنمية الاقتصادية .
- 3 - معالجة أي خلل قائم في مؤسسات الدولة وشركات القطاع العام الانتاجي بما يحقق الانتاجية القصوى .
- 4 - الاهتمام باختيار العناصر القيادية لمؤسسات وشركات القطاع العام من ذوي الخبرة والكفاءة والثقة .
- 5 - اعطاء موضوع الكادر الفنية مزيدا من الاهتمام نوعا وكما وتاهيها لكي تحمل مسؤولياتها